

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من رابطة نساء الشعوب الأصلية في كندا، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160113 150113 12-63894X (A)



البيان

كل امرأة ابنة عزيزة

تعمل رابطة نساء الشعوب الأصلية في كندا على تحسين وتشجيع وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي لنساء الشعوب الأصلية في المجتمعات المحلية الأصلية وفي المجتمع الكندي. وحيث أننا نشكل شبكة من منظمات نساء الشعوب الأصلية في جميع أنحاء كندا، فإننا فخورون بأن نتحدث كصوت جماعي لنساء الشعوب الأصلية. وتعتقد الرابطة أن حقوق الإنسان لنساء الشعوب الأصلية تشمل حق المرأة في أن تعيش حياة متحررة من العنف.

وتعمل الرابطة بنشاط مع أولئك المتضررين من العنف - نساء وفتيات الشعوب الأصلية وأسرهن - وقد أجرت بحوثاً عن العنف الذي يتعرضن له. وتستكمل الرابطة التقديرات الخاصة بالاحتياجات السنوية لتحديد الثغرات في البرامج والخدمات، والحصول على معلومات عن أفضل سبيل لمعالجة هذا الإغفال.

معرفة

توجد في كندا بعض المعلومات الإحصائية عن مدى العنف الذي تتعرض له نساء وفتيات الشعوب الأصلية، بما في ذلك قاعدة بيانات الرابطة عن حوادثه والاستقصاءات الإحصائية في كندا. وتشعر الرابطة بالقلق لأن التمويل قد سُحب من أنشطة البحث مثل قاعدة بياناتنا، ولأن الحكومة الفيدرالية تعرقل جمع الإحصاءات الوطنية (مثلاً عن طريق إنهاء التعداد الوطني الإلزامي المعتاد). ومع أن الحكومة تشير إلى الأموال المقدمة لقاعدة بيانات وطنية خاصة بشرطة الخيالة الملكية الكندية باعتبارها نشاطاً جارياً، إلا أن هذا لم يحدث بعد في الواقع. فقاعدة بيانات شرطة الخيالة الملكية الكندية لا تعمل بعد عامين من الإعلان عن التمويل؛ وربما لا تسجل أو تتابع حالة الضحايا من الشعوب الأصلية؛ وهي تتبع جميع حالات الأشخاص المفقودين، دون تركيز خاص على النساء والفتيات. وهذا يثير مخاوف من وجود نية متعمدة لإخفاء الحجم المستمر للعنف ضد النساء والفتيات من الشعوب الأصلية، وطبيعة هذا العنف، وإزالة الأساس لصنع قرار يستند إلى البراهين عن طريق شل قدرة المنظمات على إجراء البحوث، وتحليل السياسات، وتقييم البرامج والخدمات التي تستخدم عدسات جنسانية خاصة بالشعوب الأصلية.

ويتطلب التصدي للعنف الذي ينال نساء وفتيات الشعوب الأصلية تحديد العوامل المسببة له بشكل صحيح، وأن يكون هناك علاج للأفراد، والعمليات والسياسات المسؤولة

عن استمرار الوضع الراهن - والضرر الواقع على نساء وفتيات الشعوب الأصلية. ويجب أن تتمثل نقطة البداية في ذلك النطاق العريض من التوصيات التي قدمت بالفعل من جانب نساء الشعوب الأصلية في مؤتمرات وحلقات عمل عن هذا الموضوع. وتشمل هذه التوصيات تدابير لتحسين الحالة الروحية والعقلية والبدنية والعاطفية لنساء الشعوب الأصلية، وأسرهن ومجتمعاتهن. وتلاحظ الرابطة أن الاتساق الواضح في المواضيع والإجراءات المحددة للتوصيات الصادرة من مصادر مختلفة يشير إلى عدة نقاط. ويعني هذا التلاقي أن هناك اتفاقاً بادياً على الطريق للسير قدماً بين نساء الشعوب الأصلية. ويوحى تكرار المواضيع والإجراءات بأن البرامج والخدمات القائمة - أو الهياكل التي يستند إليها الدعم الحالي والتدابير الحالية - لا تلي الاحتياجات القائمة بصورة ملائمة أو صحيحة. وتقترح الرابطة بحث كل توصية ضمن إطار تحليلي، وربط مجموعات من المواضيع والإجراءات المشتركة لضمان الاحتفاظ بشراء التفاصيل وملاحق التوصيات كما عبرت عنها نساء الشعوب الأصلية.

ما يجب أن نتذكره

هناك عدة اعتبارات خاصة بحالة نساء وفتيات الشعوب الأصلية في كندا يجب أن تنير الطريق للسير قدماً. أولاً، يحتمل، أو لا يحتمل أن تعيش نساء وفتيات الشعوب الأصلية، أو تعمل، أو تدرس داخل مجتمعات للأمم الأولى المستقلة ذاتياً حيث يوجد الاختصاص القانوني والسلطة في هيكل حوكمة الأمم الأولى. فمكان إقامتهن هو الذي يحدد ما هو المستوى الحكومي المسؤول عن تقديم الخدمات والبرامج لهن، وكذلك توافر مثل هذا الدعم.

ثانياً، أثبتت قاعدة بياناتنا عن حوادث العنف، وبحوثاً عن العوامل المسببة، وتجاربنا الحية، وعملنا مع الأسر التي فقدت عزيزاً لديها بسبب العنف، أن نساء وفتيات الشعوب الأصلية المتضررات من العنف لا يقتصرن على مهنة معينة أو مستوى دخل معين، أو أسلوب حياة معين. فبينما كان كثير منهن يكافحن الفقر أو مشاكل تتعلق بالصحة أو العافية الشخصية، إلا أن هناك أخريات كن يتمتعن بالصحة وينعمن بحياة نشطة وتتسم بالحياة.

ثالثاً، يجب فهم الأفكار النمطية والقمع الذي تتعرض له المرأة على أيهما من المخلفات الاستعمارية التي فرضت عنوة على المجتمعات الأصلية، وليس على أيهما معتقدات كامنة في ثقافات الشعوب الأصلية. فهذه ليست حالة يناسبها مجرد نهج عن "أفكار تقليدية عن المرأة والرجل يجب التخلص منها"؛ ولكنها حالة يقتضي فيها احترام القيم والمعتقدات الثقافية التقليدية التخلص من القيم الاستعمارية الضارة. وسيكون تنفيذ هذا النهج نوعاً من التحدي في سياق الاندماج القسري لشعوب الأمم الأولى في القيم الكندية وعملية تصفية الاستعمار التي لم تستكمل بعد، وإيجاد فهم جديد للثقافة التقليدية في القرن الحادي والعشرين.

وأخيراً، فإن العنف ضد نساء الشعوب الأصلية يكمن في التمييز النظامي، وهو ما يعني أنه يجب بحث القضايا الجنسانية والعنصر، والإقصاء الثقافي عند تصميم تدخلات ملائمة. فيجب توجيه كافة أنشطة التصدي للعنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، وتصميمها، وتنفيذها، ومراقبتها من جانب نساء الشعوب الأصلية والمنظمات التي تحترمها. فنحن خبراء في تجاربنا الحية، ولن يتحقق التغيير المستدام والمستمر إلا بقدر تحديدنا لقيمنا ومصلحتنا. وأي شيء دون ذلك سيعمل على استمرار دائرة عدم التمكين، ويمثل في حد ذاته شكلاً من أشكال العنف.

ما يجب أن نفعله

إن وضع إطار لاحتواء هذا العمل وتوجيه - أي خطة عمل وطنية - سيؤدي إلى تحسين التصدي لهذه الأزمة بدرجة كبيرة عن طريق تحديد إجراءات نظامية، ومنسقة، ومتعددة القطاعات، وشاملة، ومستدامة لمواجهة الفقر الكامن، والتمييز، والتهميش الجنساني، والاستعمار، وهي العوامل التي تساعد على استدامة هذه الحالة. إن وضع خطة عمل وطنية عن العنف، تشمل ضمن مكوناتها إجراء تحقيق وطني في حوادث العنف، سيؤدي إلى تحسين كبير في تصدي كندا لهذه القضية.

إن تعقد القضايا المشتركة بين الولايات القضائية وفيما بينها والمرتبطة بالتصدي للعنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية بسبب تداخل مسؤوليات الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات، والحكومات الإقليمية، والحكومات البلدية، وحكومات الأمم الأولى عن سلامتهن، وصحتهن، ودخولهن، وتعليمهن، ورفاهتهن يجعل من غير المحتمل أن ينجح أي نهج أقل تنظيماً أو له طابع رسمي أقل. ويلزم أن تشمل المكونات الرئيسية لأي نهج وطني أفكار وقيم الشعوب الأصلية والعالم الغربي على حد سواء. وستتصدى بعض التدابير في الإطار الوطني بالضرورة لمجتمع الشعوب غير الأصلية وتفاعلاتها مع نساء الشعوب الأصلية وأسرهن. ويمكن أن يشمل الإطار الوطني أيضاً آليات للمساءلة ويوفر وسيلة لرصد النتائج ودعم نهج التطوير حسب الحاجة.

ووضع إطار وطني عن أساس سليم عن طريق حيازة المعرفة الكاملة من خلال عملية تحقيق وطنية سيكون أكثر فاعلية من المضي على أساس تفاهات جزئية. وإجراء تحقيق شامل على المدى الطويل سيكون فعالاً من حيث التكلفة بدرجة أكبر مقارنة بتنفيذ نهج مجزأ لا تشمل فيه التحقيقات والخطط المتعددة سوى بعض مناطق كندا أو تحقيقاً جزئياً في الأسباب والعوامل.

وإجراء تحقيق شامل من شأنه أن يزيد من الوعي العام، ويوفر تأكيدات للشعوب الأصلية بأن خطورة القضية أصبحت مفهومة، وأن الحواجز النظامية والأضرار التي سببتها العنصرية والتحيز الجنساني قد تم تحديدها، وأنه قد قدمت التوصيات الملائمة لاتخاذ إجراء تصحيحي. وإجراء تحقيق من شأنه أن يساعد على التصدي لأزمة الثقة التي يشعر بها مجتمع الشعوب الأصلية في علاقته بالحكومة، وتصدي نظام العدالة للعنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية. وقد أصبح فقدان الثقة مفهوماً بشكل متزايد ويتقاسمه عامة الجمهور الكندي، كما يتضح من دعمه لراهبات الصلوات الروحية، ويوم العمل الوطني، والأنشطة ذات الصلة.

كما أن الفشل الحقيقي والمتوقع للوكالات الحكومية في التصدي بصورة ملائمة لهذه القضية يجعل من الضروري إجراء تحقيق عام دقيق وغير متحيز ومستقل باستخدام عملية وطنية للتحري. وتقف الرابطة صفاً واحداً مع قادة الأمم الأولى ومجتمعاتها وأسرهم وأفرادها الذين يصرون على ضرورة التصدي لمأساة العنف المستمرة بطريقة شاملة ومجدية وجادة. ولن تتحقق المعرفة اللازمة للعمل بحكمة، وإحداث تغييرات مجدية، واتخاذ الإجراء الذي سيحمي نساء وفتيات الشعوب الأصلية من الآلام وفظائع تجربة العنف الشخصي في المستقبل إلا عن طريق فهم الطبيعية الحقيقية للعنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

ما يجب أن نفعله بعد ذلك

يتضح من البحوث التي أجرتها الرابطة أن كثيراً من نساء الشعوب الأصلية اللاتي فقدن أرواحهن نتيجة للعنف كن أمهات، وتركن أطفالاً يندبون حظهم. وربما تعرض هؤلاء الأطفال لأضرار لا يمكن إصلاحها بسبب صدمتهم في أمهاتهم اللاتي فارقن الحياة. إن آثار العنف على الأطفال والأحفاد، والثغرات في تقديم الخدمات لهم تتطلب تدخلاً فورياً. وترى الرابطة كذلك أن الاهتمام بآثار العنف على أسر ومجتمعات الشعوب الأصلية، والتي تنتقل من جيل إلى جيل، تعد عنصراً هاماً يتعين إدراجه في إطار خطة العمل الوطنية. وأخيراً، تشير الأدلة التي تخرج من قاعدة بيانات الرابطة إلى أنه يلزم المزيد من المعلومات عن الاحتياجات والثغرات دعماً لفتيات الشعوب الأصلية اللاتي لا زلن قاصرات أو لم يبلغن سن الرشد، ولا سيما أولئك اللاتي يشملهن نظام رعاية الطفولة أو يوشكن أن يتركن هذا النظام.